اقرار الغايب ان المال للمدعي منذ اوم يقم البينة على الوكالة لا تقبل بينته في اول
دعوى قاضي خان اشترى دارا او عبدا وقبض فجاء رجل وادعى وذكر المشتري
غايب لا يسمع دعواه حتى يحضر الغايب رجل باع دارا وقبض ثمنها ولم يسلم الى المشتري حتى غصبها
رجل ان كان المشتري نقد الثمن او الثمن مؤجل فالحكم هو المشتري والا فالبايع قاضي خان ادعى
على امراة انها امته وهي تخدمه والزوج غايب فدعواه صحيحة ولا يشترط حضرة الزوج
من دعوى المحيط ادعى انه اشترى دارا من نفر بعضهم حاضر وبعضهم غايب نصيب في يد
الحاضر المقر للغايب بنصيبه جاحد للبيع ثم قضى القاضي الاصلي الحاضر في حصته ولو جحد
الحاضر نصيب الغايب يقضي بالدار كلها للمدعي لان ذا اليد انتصب خصما عن الغايب ولو
ادعى شراء نصيب الغايب منه ذكرنا في نهاذات الاصل ان الشريك لم يكن خصما فلا يحضر
لسن يثبت عنه ولو ادعى الشراء من المورث هو خصم لان الاكل وارث نايب عن المورث
واذا ادعى على كل واحد منهم نفذ عليهم في دعوى الخزانة قاضي خان والمشتري كون خصما لكل
وكذا الموصى له في دعوى الخلاصة صاحب البد بالشراء الفاسد خصم لمن يدعي في الاقتضاء
وفي اجارات قاضي خان آجر ثم باع وسلم فجاء المستاجر وادعى الاجارة قبلت بينته على
المشتري وان كان الآجر غايب لان المشتري يدعي الملك لنفسه فكان خصما لكل من يدعي حقا في ذلك
العين وكذا لو رأى عبدا انسان غيبا وسلم انتزع من يده باجارة وباع وسلم وارد
المرتهن ان يدعي الرهن ليسترده من المشتري لقبل بينته وان كان الراهن غايبا وسلم الى
في دعوى قاضي خان ادعى دينا على ميت فخصمه في ذلك وارث الميت او وصي الميت ولا يسمع الدعوى
على غرماء الميت الذين عليه دين ولا على الذين له على الميت دين ولا على الموصى له في السفن
الموصى لجميع المال عند عدم الورثة والوصي يكون خصما لمن يدعي دينا على الميت ولو ادعى
رجل ان الميت اوصى اليه واحضر غرماء الميت عليه دين يسمع دعواه كما يسمع دعوى الوكيل
في حيوة الموكل على غرماء الموكل ادعى على رجل دينا او وديعة لمورثه وانه مات وتركه
ميراثا له لا وارث له غيره قاضي صدقة في ذلك امر بدفع الدين والعين اليه وان جحد جميعه وارد
خلفه احلفوا فيه والمختار انه يحلف بالله ما يعلم ان الميت مات وعليه هذا الدين والوديعة
على البنات فان كان كل فقد اقروا حلف فلا خصومة وان صدقة في الورثة والموت وجحد
الدين والوديعة فالقول يحلفه وسئل له ان يقيم البينة احلفوا فيه انه لم ذكر خلاف الغايب والوديعة

نظر

نظر الوارث عقار ادعى دارا او دابة سوى اجارة الغير لا تقبل بينة المدعي الا بحضرة
الآجر والمستاجر جميعا وكذا الرهن ولو كان مزارعة في يد رجل قاضي خان كان البذر من
قبل العامل هو عنده لان الاجارة وان كان البذر من صاحب الارض احلفوا فيه
والصحيح انه لا يشترط حضرة العامل ولو باع شيئا وسلم المشتري حتى اقام رجل
بينة بحضرة البايع والمشتري وفي الفصل الثالث من دعوى خلاصة ادعى على المرئوة
انها جارية وانها في نكاح الغير يصح الدعوى وتقبل البينة عند غيبة الزوج وفي
اول دعوى الخلاصة قال ان كان البذر من قبل المزارع يشترط حضرته وان لم
يكن البذر منه ان ثبت الزرع فكذلك وان لم يثبت لا يشترط وهذا في دعوى الملك
المطلق اما اذا ادعى على آخر غصب ضيعة انها في يد المزارع لا يشترط حضرة المزارع لانه
يدعي عليه الفعل ولا يشترط حضرة الراس والمرتهن في دعوى عين رهنت والعارية
كالرهن وذكر في الدعوى والبينات لو ادعى على عبد مادون او معوه ماذون
في التجارة بعقل التجارة مالا بغصب او استهلاك وديعة او بيع او شراء او استيجار
او ما شبه ذلك واقام بينة على ما ادعى او على اقراره بذلك والعبد يجحد ذلك جاز وان
كان مولاه وولي المعوه غايبا لان العبد الماذون والمعوه الماذون لو اقر بذلك
يصح اقراره فيكتفي بحضرته فان كان العبد مجورا يعتبر حضرة المولى والعبد جميعا ولو
شهدوا على معاينة السبب او اقراره بذلك وسئل يسمع في حق العبد حتى يواخذ بذلك بعد
العتق قال رضي ان يسمع ويقضي عليه ولو كان حاضرا حين قبل البينة عليهما في حقهما
ولا يسمع دعوى استهلاك الوديعة والبضاعة على العبد المجور كان المولى حاضرا او غايبا
قاضي خان ومتى لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكرنا في الاسلام خوام زاده
كان المدعي بعينا او دينا وجب مباشرة الوصي او الا مباشرة ولو ادعى على بيت دينا
وورثة صغار فان كان للميت وصي يشترط حضرة الصغار وان لم يكن للميت وصي وللصغار
وصي يشترط حضرة الصغار وحضرة الواحد لكفى قاضي خان ادعى على صبي مجور حقا فان
لم يكن له بينة لا حضرة القاضي في اول دعوى قاضي خان وفي الدعاوى والبينات يحضر
في دعوى صبي فرد عليه بلوغه الدعوى الصبي خرجت وسئل يقيم في الصبي المجور
اذا الصبي الماذون فدعواه صحيحة وان كان مدعا عليه فجوابه صحيح يكن المدعاوى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)